

القاهرة تحذر «حماس» من اقتحام معبر رفح

القاهرة - خالد محمود رمضان
غزة - قيس صفدي

تعريفه، أن «في هذه الاتهامات تحاملاً مرفوضاً على مصر، ومحاولة لتهبيج الرأي العام الفلسطيني وإثارته ضدها»، مشيراً إلى أن «السلطات المصرية ستتعاوم بحزم مع أي محاولة لاختراق الحدود المصرية الفلسطينية، ولن تتساهل في ضبط الحدود ومنع أي عبث بها». وقال المصدر نفسه «يتعين على مسؤولي حماس توحيد خطابهم إزاء مصر واستخدام لهجة معتدلة، بدلاً من محاولة تعليق أزماتهم على الشماعة المصرية»، رافضاً محاولات تدخل «حماس» في تحديد من تستقبلهم مصر على أراضيها. ورأى أن «هذا يمثل تطاولاً وقحاً يتعين وقفه على الفور»، محذراً من ردة فعل مصرية سلبية، لم يحدد ماهيتها، إذا تكررت هذه المحاولات.

التوتر بين مصر وحركة «حماس» بلغ حد التحذير، إذ رفضت القاهرة بحدّة، أمس، اتهامات وجهتها الحركة الإسلامية ولجنة أهالي المرضى في قطاع غزة إلى السلطات المصرية بتحميل المسؤولية الكاملة عن حياة أبنائهم ومطالبتهم بضرورة فتح معبر رفح. وقال مسؤول مصري لـ«الأخبار» إن هذه «الاتهامات غير الصحيحة تناسي ما فعلته مصر لتخفيف المعاناة عن سكان القطاع، ومساعدتها المستمرة مع مختلف الأطراف الفلسطينية والإسرائيلية لتحسين أوضاعهم». ورأى المسؤول المصري، الذي طلب عدم

الحكومة المقالة
تطلق 150 معتقلاً من
«فتح» في قطاع غزة

وكانت لجنة أهالي المرضى قد قالت، في بيان، «إننا ننظر بعين القلق الشديد إزاء استمرار سلطات الأمن المصرية منع دخول المرضى للعلاج في أراضيها، وتمليصها من الوعود التي أطلقتها بفتح معبر رفح ثلاث مرات أسبوعياً للمرضى والحالات الإنسانية».

وحملت اللجنة مصر المسؤولية الكاملة عن حياة أبنائهم بسبب استمرار إغلاق معبر رفح الحدودي، وعدم تمكين المرضى من مغادرة القطاع لتلقي العلاج في الخارج.

وفي إطار الصراع الداخلي بين «حماس» و«فتح»، أعلنت وزارة الداخلية في الحكومة المقالة في غزة عن إطلاق سراح أكثر من 150 معتقلاً من حركة «فتح».

وقالت وزارة الداخلية، في بيان، إنه

«استجابة لنداء رئيس المجلس التشريعي بالإناية، الدكتور أحمد بحر، أفرجت وزارة الداخلية عن أكثر من 150 شخصاً من الذين اعتقلوا في الحملة الأمنية في حي الشجاعية، ومن الذين اعتقلوا لشبهات التورط في التفجيرات التي كان آخرها تفجير شاطئ بحر غزة». وذكرت أن من أفرج عنهم لم يثبت تورطهم في التفجيرات أو أي أعمال مخلة بالنظام والقانون. وأعلنت أنها قررت الإفراج عن محافظ المحافظة الوسطى، عبد الله أبو سمهدانة، كبادرة حسن نية جديدة.

وفي ما يتعلق بالمؤسسات التي صودرت وأغلقت، أشارت الوزارة إلى أنها أعادت «فتح» أكثر من عشرين جمعية ومؤسسة «جري التأكد من قانونيتها والتزامها القانون».

تحليل إخباري

عباس و«حماس»: مكر ومراهقة

مقاربتان للعمل السياسي في الأراضي الفلسطينية لإدارة الصراع الداخلي، المندلع منذ أكثر من عام، تدفعان باتجاه واحد؛ لا حوار في المستقبل المنظور

حسام كنفاني

الأحداث الأخيرة في الأراضي الفلسطينية عموماً، وفي قطاع غزة خصوصاً، تشير إلى أسلوب عمل سياسي وأمني متناقض يحكم صراع حركتي «فتح» و«حماس». أسلوب يتراوح بين المكر الذي يظهره الرئيس محمود عباس والمراهقة السياسية التي تمارسها الحركة الإسلامية الحاكمة في قطاع غزة.

الأسلوب اتضح منذ يوم الرابع عشر من حزيران الماضي، حين خرج الرئيس الفلسطيني فجأة إلى الإعلام ليعلن الدعوة والانفتاح على الحوار من دون أي شروط مسبقة. تصرّف عباس قوياً بالكثير من الارتياح في الأوساط الشعبية الفلسطينية التواقية إلى إنهاء حال الانقسام واستعادة الوحدة.

دعوة عباس، في باطنها، كانت نابعة من العديد من الحسابات السياسية، لم يكن بينها إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة، وهو ما اتضح من الأجواء اللاحقة التي كانت تتسرّب من مقر المقاطعة في رام الله. إلا أن ما بقي في ذهن الفلسطيني العادي هو «ظاهر المبادرة»، حتى وإن كانت لم تجد طريقها إلى التطبيق.

ومن الممكن القول إن حركة «حماس» لم تحسن التصرف مع ما أعلنه عباس، وهو ما يمكن أن يعلق في ذهن الفلسطيني كأحد أسباب عرقلة «المبادرة»؛ فالحركة الإسلامية تعاطت مع ما سماه الرئيس الفلسطيني «مبادرة» من اليوم الأول باستخفاف وتشكيك. قد يكون لمنطق «حماس» ما يبرره عملياً، ما دامت الدعوة لم تترافق مع أي إجراءات عملية، غير أنه ينم عن مراهقة سياسية ناتجة من التجربة المستحدثة للحركة في التعاطي مع الشأن العام، وهو كان ولا يزال يعول عليه عباس وحركة «فتح» لتأييد الرأي العام على «حماس». فقد كان بإمكان الحركة مواجهة دعوة عباس بانفتاح حذر وخفض سقف شروطها المسبقة في مرحلة أولية لجس نبض الجدية في ما أعلنه الرئيس الفلسطيني، حتى وإن كانت مدركة أن هذه الجدية غير موجودة.

حتى إن تصرف «حماس» في أعقاب «انفجار الشاطئ» الأسبوع قبل الماضي، كان غريباً على حركة حاكمة ومقاومة، من المفترض أن تكون حريصة ودقيقة في تعاملها الأمني، بدل شن حملة الاعتقالات العشوائية التي لم توفر كبيراً ولا صغيراً في حركة «فتح»، وساهمت في استجلاب انتقادات ممن كان إلى الأمام القريب متعاطفاً معها.

ومرة أخرى كان مكر عباس حاضراً؛ فقد خرج بعد قمته مع الرئيس المصري حسني مبارك ليعلن انطلاق حوار الوحدة الوطنية الفلسطينية برعاية مصرية. وأرفق الإعلان بقرار إطلاق سراح قادة «حماس» المعتقلين لدى سلطة رام الله. إلا أن أياً من الأمرين لم يحدث، فلا الحوار انطلق ولا قادة «حماس» أفرج عنهم، باستثناء أربعة منهم. لكن ما بقي في الأذهان ومرة أخرى أيضاً كانت مراهقة «حماس» حاضرة. فالحركة تلقت دعوة أبو مازن بتشكيك وبمزيد من الاتهامات لـ«فتح» بالتورط في «مجزرة الشاطئ» وأرفقتها بحملة عسكرية على بقايا «فتح» في غزة، وخصوصاً عائلة القيادي أحمد حلس، الذي كان يعد من المقربين من الحركة الإسلامية، وخاض معارك سياسية ضد ممارسات القيادي «الفتحاوي» محمد دحلان وتياره.

ولم تكف «حماس» بذلك، بل بدأ أنها تسعى، سواء عن قصد أو غير قصد، إلى استدعاء باقي الفصائل الفلسطينية، عبر إغلاق إذاعة «الجبهة الشعبية»، فيما تروج أبناء عن توتر مع حركة «الجهاد الإسلامي»، ما يطرح الكثير من التساؤل عن غايات «حماس» وحكمة حكمها.



يتقن محمود عباس المناورة السياسية، وهو يستخدمها في إدارة الصراع مع «حماس»، سواء عبر المبادرات أو حديثه المستمر عن الحوار، وحتى إعلانه انطلاق الحوار. إعلانات فارغة من محتواها، إلا أنها تسعى إلى استقطاب ما كان أرضية نجاح «حماس» في انتخابات 2006

رقم اليوم

26
مليار دولار

هو مجموع ما انفتحت الحكومة العراقية على إعادة الإعمار خلال الأعوام الثلاثة الماضية، فيما توقع مراقبون أن يتخطى إنفاق العام الجاري، في هذا المجال، هذا المبلغ. وأورد هذه الأرقام النائب عن حزب «الدعوة»، حسن السيد، في معرض رده على تقرير لـ«مكتب المحاسبة العامة الأميركي»، الذي توقع أن يصل مجموع الفائض في الميزانية العراقية في نهاية العام إلى 79 مليار دولار. ووصف السيد التقرير بأنه «غير واقعي»، لأنه مرتكز على معلومات ناقصة، مشيراً إلى أن الوضع الأمني يعرقل إنفاق الأموال على المشاريع. (أ ب)

بغداد - زيد الزبيدي

تباينت حسابات الريح والخسارة لمختلف الكتل السياسية العراقية حول محصلة معركة قانون انتخابات المحافظات، واعتبر «التحالف الكردستاني»، وجزء من «الإئتلاف العراقي الموحد»، أكبر الراغبين من التاجيل في انتظار التوافق السياسي.

ويلاحظ المراقبون أن الطرف الأساسي الذي كان يعارض إجراء الانتخابات في الموعد المحدد لها في مطلع تشرين الأول المقبل، هو «المجلس الأعلى الإسلامي»، الذي يهيمن حالياً على معظم مجالس المحافظات في الجنوب والوسط، ويخشى فقدان نفوذه في أية انتخابات مقبلة.

لكن «المجلس» اضطر، نتيجة ضغط الرأي العام والجو السياسي والاحتلال، إلى الإعلان عن موافقته على إجراء الانتخابات في موعدها، محتفظاً بأهم مفاتيح التاجيل، ألا وهي عرقلة إقرار المخصصات المالية لمفوضية الانتخابات

معركة قانون الانتخابات في

عبر وزارة المال التي يسيطر عليها كوادره.

وفي السياق، سعى الطرف الكردي إلى تأخير الانتخابات بعدما شعر بفقدان نفوذه في الموصل وكركوك وديالى، في ظل عودة العرب والتركمان عن المقاطعة التي سهلت للتحالف الكردستاني في الانتخابات الماضية السيطرة على المجالس.

ورغم أن قضية كركوك هي التي أشعلت فتيل الأزمة، فإن الخوف من فقدان السيطرة على المجالس المحلية، كان العامل الأساسي في سعي الكتلتين المذكورتين لعرقلة الانتخابات، أو تأخيرها قدر المستطاع.

وفي هذا الصدد، لفت المراقبون إلى كثرة التصريحات المتناقضة في الأيام الأخيرة، غير المتصلة بالنزاع، والتي أضفت جواً مفتعلاً من الفوضى والتوتر حول القضية.

وبادر التحالف الكردستاني مثلاً إلى اتهام رئيس البرلمان محمود المشهداني